

أثناء استقباله السفارة الأمريكية السابقة:

نائب الرئيس: تأجيل الانتخابات بسبب الكثير من المشاكل ببلادنا

أحزاب المشترك تنصلت عن الاتفاقات وتحاول جر البلاد إلى فراغ دستوري

وقد أشاد نائب الرئيس بجهود السفارة ببودين خصوصاً وانها كانت سفيرة الولايات المتحدة في بلادنا في الظرف الصعب ابان دحر مؤامرة شرذمة الانفصاليين المدحورة .

فيما عبرت بربارا بودين في اللقاء الثلاثاء عن سرورها لزيارة اليمن مجدداً.. ونوهت إلى انها لمست ظروف طيبة وجيدة افضل من ذي قبل، وأكدت ان الولايات المتحدة تدعم اليمن وتقدر الظروف الخاصة التي يمر بها.. مشيرة إلى أن الديمقراطية في اليمن تمثل جانباً إيجابياً ومهماً، وعلى الجميع الحفاظ عليه بما في ذلك اجراء الانتخابات التي تمثل جوهر الديمقراطية.



إلى مساندة اليمن سياسياً واقتصادياً للتغلب على بعض المشكلات الاقتصادية وتشغيل الأيدي العاملة، حيث إن الفئة العمرية للشباب تصل إلى خمسة ملايين نسمة وذلك حتى لا يتم استقطاب البعض للإعمال غير المشروعة .

استقبل الأخ عبدربه منصور هادي- نائب رئيس الجمهورية النائب الأول لرئيس المؤتمر الأمين العام- سفيرة أمريكا السابقة في اليمن باربارا بودين.. حيث جرى خلال اللقاء استعراض جملة من القضايا والموضوعات المتصلة بالوضع الاقتصادي والسياسي في بلادنا والتحديات المختلفة التي تواجهها وفي مقدمتها الأعمال الإرهابية لتنظيم القاعدة بالإضافة إلى ما يمثلته التمرد الحوثي من آثار سلبية وكذا الاختلالات الأمنية في بعض مناطق مديريات بعض المحافظات الجنوبية، إلى جانب أعمال القرصنة في الساحل الصومالي وخليج عدن .

وأشار عبدربه منصور هادي إلى أهمية الممر البحري الدولي في هذه المنطقة والذي يمر منه ما يزيد على ثلاثة ملايين برميل من النفط يوميا إلى أوروبا ومختلف مناطق العالم .

مؤكداً على ضرورة التعاون المشترك لتعزيز قدرات قوة خفر السواحل اليمنية لتكون قادرة على مواجهة مختلف الاحتمالات وحماية السواحل اليمنية من تسلل الإرهابيين عبر البحار .

وفيما يتعلق بالجانب الديمقراطي والسياسي أشار الأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية لثلاثة مبادئ رئيس المؤتمر إلى اتفاق فبراير ٢٠٠٩م الذي تم بموجبه تأجيل الانتخابات لمدة عامين ويطلب من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والمعارضة الممثلة بأحزاب اللقاء المشترك.

وقال: «لأسف كان هذا التأجيل سبباً في الكثير من المشاكل عند الذين اعتبروا ذلك ضعفاً من الدولة وبدأت بعض الدعايات السلبية وكان ذلك التأجيل محمداً بنقاط معينة أولها تسوية

في رسالة المؤتمر رداً على «المشترك»:

لا اتفاقات جديدة من شأنها تأجيل الانتخابات

الأخيرة على قانون الانتخابات، وإقرار اللجنة العليا لشئون الانتخابات والاستفتاء وإعلان مواصلة الإعداد للانتخابات في موعدها المحدد، بل تعني فتح صفحة جديدة مفعمة بالثقة لنتمكن من جعل قاعدة الفواقر والاتفاق سندا إيجابيا راسخاً للشرعية الدستورية ورافعة نوعية لحماية الثوابت الوطنية وحماية الأمن والاستقرار وتوسيع ساحة الشراكة الوطنية وتغليب مصلحة الوطن العليا على ما سواها.

ولا شك أيضاً أنكم اليوم تدركون أن قبول التمديد لمجلس النواب وتأجيل الانتخابات جاء مراعاة للمصلحة الوطنية ويطلب من قادة المشترك وإصرار من جانبهم، وحرصاً من المؤتمر على إتاحة الفرصة للأحزاب والقوى السياسية للحوار حول القضايا التي كانت مطروحة للنقاش في حينه، مما يجعلنا اليوم نؤكد أنكم قد ضيعتم فرصة تاريخية فأوصلتم الحوار إلى طريق مسدود وانقلبتم على كافة الاتفاقات وفي مقدمتها اتفاق فبراير ٢٠٠٩م، وهو ما يجعلنا نؤكد أنه لم يعد مقبولاً للدول في أي اتفاقات أخرى من شأنها تأجيل الانتخابات، وأن تشكيل اللجنة العليا لشئون الانتخابات والاستفتاء من قضاة جاء تنفيذاً لما تضمنه اتفاق المبادئ بين الأحزاب الممثلة في مجلس النواب عام ٢٠٠٦م، بعد أن تنصلت أحزاب المشترك عن الوفاء بالالتزامات مغفلة موقفها بكيل التهم للأخرين والدفع في الأمور نحو صفحة الفراغ الدستوري غير مكرثه بما يستتبع على هذا الفراغ من كوارث لا قدر الله.

بعد هذه الملاحظات نأمل أن تتجاوزوا المبرعات التي وضعت أنفسكم فيها خارج سياق الأحداث والتطورات، وأن تلحقوا بركب المشاركة الإيجابية في العملية الانتخابية والتفاعل مع النهج الديمقراطي وتعزيز المسيرة التنموية وعدم التفریط بمصلحة الوطن العليا، والأخذ بعين الاعتبار بأن الشعب اليمني بكل شرائحه وفئاته ونخبه السياسية والاجتماعية ماض باتجاه ممارسة حقه الانتخابي الديمقراطي في السابع والعشرين من ابريل ٢٠١١م ليعلن عن خياراته من خلال الصندوق بكل ثقة وجدارة، بعد أن خاض عدداً من التجارب الانتخابية الديمقراطية الناجحة نيابية، محلية، رئاسية الأمر الذي سيبدعه للمشاركة في الانتخابات القادمة بعزيمة وإصرار.

الفريق المشكل من الاجتماع الموسع لقيادات المؤتمر الشعبي العام صنعاء - ٢٠١١/١٢/٢٠م

تمكين المرأة وتوسيع مشاركتها السياسية وبما يتوافق مع أهمية دورها ومكانتها في المجتمع اليمني الحديث الناهض، والتمسك بما وعد به المؤتمر الشعبي العام في برنامجه الانتخابي بتخصيص نسبة ١٥٪ للمرأة في المقاعد التمثيلية.

رابعاً: إجراء تعديل ضروري في مدة رئاسة الجمهورية وإنقاصها من ٧ سنوات إلى ٥ سنوات، في سياق مبدأ التداول السلمي للسلطة من خلال التأكيد على إجراء الانتخابات الرئاسية التنافسية مرة كل خمس سنوات.

إزاء هذه الحزمة والمصوغات والدوافع التي من شأنها تفعيل وتطوير العمل السياسي وتعزيز المؤسسات الديمقراطية وتوسيع المشاركة الشعبية، نضعكم من جديد أمام مسؤولية المشاركة الإيجابية في النقاش وإثراء تلك التعديلات التي تنسجع موضوعاً للنقاش العام، مجددين ومؤكدين تمسكنا بالحوار البنائي الجاد والصادق باعتباره قيمة أخلاقية وسياسية من ناحية، ووسيلة فعلى للتعامل مع قضايا الخلاف بين شركاء الحياة السياسية من ناحية أخرى، لا يستثنى منه أحد يؤمن بالجمهورية نظاماً، وبالوحدة قدراً ومصيراً وبالديمقراطية نهجاً ووسيلة.

وانطلاقاً من هذه القناعة ندعوكم مراجعة مواقفكم بعيداً عن أساليب المناكفة والتفنن بكيل الاتهامات وإصدار الأحكام الجزافية كذرائع للتوصل عن مشاركتكم في التعديلات الدستورية وتوجيه ممثلينكم في مجلس النواب كي يشاركوا في مناقشة التعديلات خلال ما تبقى من الفترة الدستورية لمجلس النواب، وذلك قبل الاستفتاء الشعبي عليها، وبالإضافة إلى ذلك فإننا نؤكد أن الحوار والتوافق داخل الساحة لا يمكن أن يكون مدخلاً لتجاوز المرجعية الدستورية والقانونية، وجعل قاعدة الفواقر والاتفاق في كل ما فعله بديلاً لها، بل ينبغي أن تكون وسيلة لتأكيد احترامنا لهذه المؤسسات والتعامل معها وفقاً لأولويات وحاجات وطننا وشعبنا، وليس استجابة وتناغم مع الرغبات الذاتية لكائن من كان، أو تلبية لأيه إملات متقاطعة مع إرادة شعبنا ومصالحه الوطنية العليا، مقدرين كل جهود أشقاء وأصدقاء اليمن في إسناد تجربتنا الديمقراطية والتنموية.

ومما لا شك فيه أنكم تدركون قبل غيركم أن دعوتنا لمشاركتكم في مناقشات مشروع التعديلات الدستورية والتوافق حولها خلال ما تبقى من الفترة الدستورية لمجلس النواب، لا تعني العودة إلى ما قبل صدور التعديلات

دعا المؤتمر الشعبي العام أحزاب اللقاء المشترك في مشاركة ممثلهم في مجلس النواب في مناقشة التعديلات الدستورية قبل طرحها للاستفتاء الشعبي.

وقال المؤتمر في رده على رسالة أحزاب اللقاء المشترك: إن الإصلاحات الشاملة التي تضمنتها التعديلات من شأنها تطوير النظام السياسي واستكمال بناء الدولة.

وقالت الرسالة: إن الدعوة للمشاركة في مناقشة التعديلات لا تعني العودة إلى ما قبل الإجراءات الدستورية التي نفذت.. وفيما يلي نص الرسالة:

والديمقراطية.

ندعو ممثلينكم في مجلس النواب للمشاركة في مناقشة التعديلات قبل طرحها للاستفتاء والعمل خارج الدستور والقانون سيقوض الأمن والاستقرار

الانتخابات دخلت حيز التنفيذ ولم تعد موضوعاً للحوار

المحافظات، بدلاً من الاعتماد فقط على غرفة واحدة، وهو تطوير لا يستجيب فقد لضرورت التطور الدستوري الداخلي، بل ويستجيب كذلك لاتجاه عالمي شهدته الكثير من بلدان العالم التي أصبحت تأخذ بما يعرف بنظام الغرفتين.

ثانياً: الانتقال إلى نظام الحكم المحلي واسع الصلاحيات في المحافظات والمديريات، وهو ما يتيح إمكانيات أكبر وصلاحيات أوسع لهيئات الحكم المحلي المنتخبة، في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية المنشودة، وتطوير الخدمات التي تتطلبها الحياة اليومية للمواطنين، إلى غير ذلك من المهام التي يتصنها التطبيق السليم

لللامركزية الإدارية والمالية، وبحيث تحتفظ هيئات الدولة المركزية بمهام التخطيط والإشراف والرقابة، وتضع كافة الموارد المالية للحكم المحلي، ما عدا الضرائب والموارد والعائدات السيادية.

ثالثاً: التطبيق العملي لمبدأ تمكين المرأة في كافة المجالات بدءاً من تعزيز مشاركتها في عضوية السلطة التشريعية بعدد لا يقل عن (٤٤) مقعداً من أجل ضمان انعكاس هذا التمكين في كافة التشريعات وفي جميع الحقوق التي تستحقها النساء، شقائق الرجال وفقاً لأحكام الدستور والشريعة الإسلامية الغراء، والتمسك بالموثيق والمعاهدات الدولية التي قامت بلادنا بتوقيع عدد منها في سياق

السلمي الديمقراطي داخل الساحة اليمنية تحت سقف الدستور والقانون والمؤسسات الديمقراطية.

أما ما يتعلق بالعملية الانتخابية كاستحقاق دستوري، فنتمتع تدركون أنها لم تعد موضوعاً للحوار بل أصبحت اليوم في طور التنفيذ الدستوري والقانوني، بعد أن نهضت بها مجلس النواب والمؤسسات الدستورية والقانونية، بما تملي عليها مسؤوليتها سواء كان ذلك في العملية الانتخابية، أو الإصلاحات الدستورية، إنطلاقاً من المادة (١٥٨) من الدستور، التي خولت مجلس النواب بطلب التعديلات الدستورية.

وفي ضوء ذلك وبعد التداول الديمقراطي، أقر مجلس النواب اتجاهات مشروع التعديلات الذي تضمن جملة من الإصلاحات السياسية والاجتماعية والدستورية والقانونية التي من شأنها أن تؤدي إلى تحديث وتطوير النظام السياسي الوطني وكافة مكوناته ووسائطه على طريق استكمال بناء الدولة اليمنية الحديثة، الأمر الذي دفعنا إلى دعوتكم حينذاك للمشاركة في مناقشة تلك التعديلات والتي نتوخى من خلالها ما يلي:

أولاً: إحداث إصلاح دستوري على درجة عالية من الأهمية يتمثل في تطوير بنية السلطة التشريعية وجعلها مكونة من مجلسين هما: مجلس النواب، ومجلس الشورى، الذي يُنتخب أعضاؤه بالتساوي بين

البركاني تنمة

التحضيرية واطلاق التهديدات والوعود والوعود فإننا نأسف أن يضيق تفكير هذه القوى ويصل بهم الغرور إلى حد اطلاق مثل تلك التهديدات والتخريص للخرق على القانون وهم يعلمون جيداً أن رحابة الممارسة في هذا البلاد وسلامتها وجديده تعامل المؤتمر والنظام معها هي من جعلتهم يطلقون مثل تلك الشطحات والدعوات المجنونة..إننا نؤمن في المؤتمر بأن إرادة الناخبين هي من تصنع التداول السلمي للسلطة وهي أجدى لهم من التهريف والتوهيل الذي تضمنه خبر اجتماع لجنتهم التحضيرية.

وبين البركاني أن الممارسة السياسية تقتضي على الأحزاب أن تخطق بخطابها من اسس الدستور والقوانين والانتخابات التي هي جوهر الديمقراطية لافتاً إلى أن شعبنا اليمني يعلم جيداً ويعي مصالحة ويعلم حجم المأساة وألويات التي خلفتها تلك الأحزاب أثناء ممارستها السلطة.. ولو لم يكن متسامحاً لكانت تلك الأحزاب قد دفعت ثمن جنونها وبطشها واستمرائها الدماء والأموال والأعراض وقيد الحريات وعدم احترام أدمية الإنسان اليمني، واستدرك البركاني قائلاً: لكننا نعتقد أن مثل تلك الشطحات هي حالة آنية أرتبطت بلحظة صياغة تلك الرسالة والخبر عن اجتماع ما تسمى باللجنة التحضيرية..

مؤكداً أننا نؤمن باحترام إرادة الشعب وحقوقه وعدم القبول بالخروج عن النظام والقانون ورفض حالة الفوضى والتهور.. وأن من يفكر بحالة مجنونة سيكون هو أول من يدفع ثمنها والشعب يعي ويعرف كل الحقائق ولانريد مجاراتهم باطلاق نفس اللغة ولكننا نقول لهم كما قال عز من قائل: «وجادلهم بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم». صدق الله العظيم

ان يتعاملوا بها أو ان يعتقد أي منهم أن وجهة نظره أو قناعاته هي التي يجب أن تسود..وعلى الآخر أن ينفذها أموراً..

وأوضح الشيخ سلطان البركاني بأنه رغم ما تضمنه الخبر الصادر عما تسمى باللجنة التحضيرية والذي سدوا من خلاله كل أبواب الحوار ورفضوا الاحتكام للعقل والمنطق، فإننا في المؤتمر لانزال ندعوهم وسنظل ندعو للحوار ونحترم الشراكة السياسية والاتفاقات التي وقعت.. بالرغم من أحزاب المشترك قد جعلت مثل تلك الاتفاقات هي وسيلة لإضاعة الوقت فقط والتملص من اجراء الانتخابات وليس تطبيق مضامينها لإجراء الإصلاحات المستهدفة.

وقال: إن الناس جميعاً يعلمون من هو الذي يقوم بدور المماطلة والتكرار للاتفاقات والتنقل من شروط إلى شروط جديدة ومن الذي قدم التنازلات بهدف انجاح الحوار الذي هو الأصل وليس فرض الشروط والتعثر خلف آراء وقناعات لطرف واحد أو من طرف واحد.

وأضاف: أن اتفاق فبراير الذي نحن على مشارف انتهاء فترته الكاملة كان يفترض على المشترك أن يكون جاداً بالتعاون بشأن تطبيقه ويحترم إرادة الناخبين والنصوص الدستورية التي قضت بتأجيل فترة الانتخابات سنتين لمرة واحدة.. مشيراً إلى أن عدم احترام الدستور والمؤسسات وإرادة الناخبين هو الذي يعطل كل المحاولات الجادة لإجراء إصلاحات وسلامة الممارسة الديمقراطية واحترام إرادة الناخبين، وقال البركاني: أما ما ذهبوا إليه في خبر اجتماع اللجنة

أمريكا تعلن عن انطلاق علاقات الشراكة الشاملة مع اليمن

يمارسون العنف ولاسيما تنظيم القاعدة، على استقرار اليمن والنظام العالمي في الحقيقة».

وأكدت وزيرة الخارجية الأمريكية أن الولايات المتحدة ضاعفت في السنتين الماضيتين مساعداتها لليمن ثلاث مرات تقريبا، ونحن نستثمر في التنمية والتعليم والحكم الرشيد وسلطة القانون، إضافة إلى الأمن، لأننا نريد للمساعدة أن تعبر عن تلبية احتياجات الشعب اليمني وطموحاته، وبما أن السلام والاستقرار شرطان مسبقان للكثير مما نأمل في تحقيقه، فإننا نعمل مع الحكومة ومع الكثير من منظمات المجتمع المدني وعلى الصعيد السياسي للمساعدة في حل الخلافات السياسية».

وقالت كلينتون: إن التحديات التي تواجه اليمن تتجاوز كثيراً خطر الإرهاب، إذ من المحتمل أن يتضاعف عدد السكان في اليمن بحلول العام ٢٠٤٠م أي في أقل من ٣٠ عاماً، وفي الوقت ذاته تبدو الموارد المائية والنظمية أكثر ندرة، والجبل القادم سيكون تواقاً لفرص العمل والرعاية الصحية والتعليم ومحو الأمية والتدريب وهي أمور تربطهم بالاقتصاد العالمي ويسعون في سبيل قيام حكم ديمقراطي متجاوب يصل إلى مجتمعاتهم ويخدمها.

وشددت كلينتون على أن التحدي الأكبر الذي يواجه اليمن مثل التحدي الذي يواجه الكثير من البلدان في أوائل القرن الحادي والعشرين، وهو تزويد شبابنا برؤية قوية للمستقبل وشعور بتوفر الفرصة على أساس من الاستقرار والأمن.. وللولايات المتحدة مصلحة في النتيجة التي تظهر هنا في اليمن مثلما نعمل في بلدان أخرى في أنحاء العالم.. وتنمية اليمن اقتصادياً وسياسياً وأمنه كلها أمور مترابطة على المدى الطويل».

< أكدت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون أن الولايات المتحدة تعمل الآن مع مجموعة أصدقاء اليمن وأشقائه وجيرانه من الدول الخليجية، والمانحين الدوليين والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة للمساعدة في تنسيق الجهود في سبيل تحقيق رضاء اقتصادي في اليمن وتشجيع الحكومة على استقبال الاستثمارات وتنفيذ الأجنده لافتاً إلى أن شعبنا اليمني يعلم جيداً ويعي مصالحة ويعلم حجم المأساة وألويات التي خلفتها تلك الأحزاب أثناء ممارستها السلطة.. ولو لم يكن متسامحاً لكانت تلك الأحزاب قد دفعت ثمن جنونها وبطشها واستمرائها الدماء والأموال والأعراض وقيد الحريات وعدم احترام أدمية الإنسان اليمني، واستدرك البركاني قائلاً: لكننا نعتقد أن مثل تلك الشطحات هي حالة آنية أرتبطت بلحظة صياغة تلك الرسالة والخبر عن اجتماع ما تسمى باللجنة التحضيرية..

وأشارت كلينتون إلى سعي أمريكا إلى دعم يمن موحد ومستقر وديمقراطي ومزدهر.. وأضاف: «أنا أول وزير خارجي أمريكي يزور اليمن منذ سنوات عدة، وقد حضرت وأنا أحمل في جعبتي رسالة بسيطة جدا من الرئيس أوباما ومني أنا، نحن أننا ملتزمون بشراكة واسعة النطاق وشاملة ليس مع حكومة اليمن فحسب وإنما أيضاً مع الشعب اليمني، وأنا مدركة كل الإرثاك أن اليمن يواجه العديد من التحديات الحقيقية والخطيرة مثل الخطر الراهن الذي يشكله المتطرفون الذين

سكرتيرا التحرير
محمد صالح الجراي
توفيق عثمان الشرعي

نائباً مدير التحرير
عبد الولي المذابي
يحيى علي نوري

العنوان:

الجمهورية اليمنية - صنعاء - منطقة عصر أمام
مستشفى سبلاص متفرع من شارع الزبيرى..
تلفون: (٤٦٦١٢٩-٤٦٦١٢٨)
فاكس: (٢٠٨٩٣٣-٢٠٨٩٣٣) - ص.ب: (٣٧٧٧)

الإشترارات والإعلانات يتفق بشأنها مع الإدارة

أسعار الإشرارات:

■ الشركات والمؤسسات الأجنبية (٢٠٠)، دولار
■ الشركات والمؤسسات اليمنية (٥٠٠) ريال